ندوة برلمانية في موضوع "أهداف التنمية المستدامة لعام 2030:

أية أدوار للبرلمان؟"

الأرضية التأطيرية

تأسيسا على الإنجازات المحرزة على مستوى الأهداف الإنمائية للألفية، وبغية تدارك أوجه القصور المسجلة على مستوى تنفيذ هذه الأخيرة طيلة السنوات الخمسة عشر الماضية، اتخذت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قرار إطلاق عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20)، الذي عقد في ريو دي جانيرو في يونيو 2012.

وقد توصلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، في أوائل غشت 2015، إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية لخطة جديدة للتنمية المستدامة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وتتضمن هذه الخطة 17 هدفاً و169 غاية، وهي نتاج عملية تشاركية شفافة استغرقت ثلاث سنوات وشملت جميع أصحاب المصلحة، فضلاً عن أصوات الناس، وقد حظيت بالتأييد على نطاق العالم من المجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والبرلمانيين، وفعاليات أخرى.

وتتميز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي انطلق العمل بها منذ فاتح يناير 2016، بكونها أكثر شمولا وأوسع نطاقا، إذ تشمل ثلاث عناصر مترابطة هي: النمو الاقتصادي والشمول الاجتماعي وحماية البيئة، في الوقت الذي كانت فيه الأهداف الإنمائية للألفية تركز في المقام الأول على خطة العمل الاجتماعي، فضلا عن أنها تهم العالم بأسره، وليس فقط البلدان النامية والأشد فقرا كما كان الشأن بالنسبة لأهداف الألفية.

دور البرلمانات في صياغة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030؟

نظرا للأهمية الكبيرة للدور الذي يقوم به البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، شاركت البرلمانات بنشاط في صياغة هذه الأهداف، لاسيما من خلال المؤتمرات والأحداث العالمية ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، في 27 مارس 2013، في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي رقم 128 في كيتو بالإكوادور، ساهم البرلمانيون من جميع أنحاء العالم في النقاش العالمي لخطة التنمية لما بعد العام 2015 من خلال نشر بيان كيتو. ونظرًا لأهمية التعاون البرلماني، يتعلق بيان كيتو بدعوة البرلمانات إلى العمل في جميع أنحاء العالم لتمرير تشريعات تدعم أهداف التنمية المستدامة.

وفي نهاية غشت 2015، وأثناء انعقاد المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات، رحب الرؤساء في إعلانهم بجدول أعمال التنمية المستدامة الجديد، وتعهدوا ببذل كل ما في وسعهم لتيسير النظر في التشريعات ذات الصلة، وتخصيص موارد الميزانية، ومساءلة الحكومات حول بلوغ هذه الأهداف. وجرت المشاركة البرلمانية أيضا أثناء جلسة برلمانية بعنوان "ضمان نهج محوره الإنسان في أهداف التنمية المستدامة الجديدة: مسؤولية مشتركة" في نونبر 2014.

دور البرلمان في تنفيذ وتتبع أهداف التنمية المستدامة؟

إن دور البرلمان في أجرأة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يكتسي- طابعا أفقيا، بالنظر لوضع البرلمان كسلطة دستورية ممارسة للسلطة التشريعية، وللرقابة على العمل الحكومي ولتقييم السياسات العمومية.

ولقد تم تكريس هذا المنطق الأفقي لدور البرلمان في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 ذاته والمتضمن لخطة التنمية المستدامة، حيث جاء في الفقرة 45 منه أنه " نعترف أيضا بالدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في كفالة المساءلة عن فعالية تنفيذ التزاماتنا".

من جهة أخرى أوردت الفقرة 52 من قرار الجمعية العامة البرلمان كمكون قائم الذات في إعمال وتتبع وتنفيذ خطة التنمية المستدامة حيث ورد في الفقرة المذكورة أنه " إذا كانت العبارة الشهيرة "نحن الشعوب" هي فاتحة الميثاق، فإننا "نحن الشعوب" نبدأ اليوم مسيرنا في الطريق الذي يقودنا نحو عام 2030. وسيرافقنا في رحلتنا كل من الحكومات والبرلمانات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، والسلطات المحلية، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والأعمال التجارية والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية والناس قاطبة. وقد تفاعل مع هذه الخطة ملايين الناس الذين سيجعلون منها خطة لهم. فهي خطة الناس وضعت على أيدي الناس لصالح الناس، وهذا في اعتقادنا ما سيكفل لها النجاح. "

وقد تضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عدد A/70/917 بعنوان "التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي"، والذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة عدد 272/68"، فقرات تعرض بالتفصيل لأدوار البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث ورد في الفقرة السابعة من ذات التقرير "سيكون للبرلمانيين دور بالغ الأهمية في تنفيذ خطة عام 2030. إذ سيتعين عليهم اعتماد أو تعديل التشريعات، وتخصيص ميزانية محددة للتنفيذ، وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية لكفالة الامتثال وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم التنفيذ."

كما ورد بالفقرة 10 من نفس التقرير "وتحتل البرلمانات موقعا يمكنها من النهوض بالرؤية الشاملة لأهداف التنمية المستدامة في العالم. والواقع أنه سيتعين عليها المساعدة على كفالة استجابات "من جانب الحكومة ككل" تتجاوز المجالات الاجتماعية-الاقتصادية المحددة، على الصعيدين الوطني والدولي، في ميزانيات وبرامج المساعدة الدولية..."

القنوات والآليات الرئيسية التي يمكن من خلالها للبرلمانات ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

إن السياق الاقتصادي والاجتماعي للخطة الجديدة جاء مختلفا عن سياق الخطة الأولى، حيث اتسم ببروز حاجيات مادية وثقافية جديدة في المجتمع المغربي مع تنامي وزن التعبير عن تلك الحاجيات من طرف فئات اجتماعية جديدة منها الشباب والنساء وجمعيات المجتمع المدني، وفي مقابل ذلك فقدت الأبعاد المعتمدة في أهداف الألفية للتنمية مضمونها الكمي وحدة حضورها في الطلب الاجتماعي.

ولقد حاول دستور 2011 التفاعل مع هذا السياق الجديد، والاستجابة لمتطلباته من خلال التكريس الدستوري لأبعاده الديمقراطية، و تخويل الفئات الاجتماعية التي تعبر عنه إطارا مؤسساتيا مناسبا للحوار والاقتراح والمشاركة ، وذلك عبر دسترة الوثيقة الدستورية لكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأساسية، وكذا عبر التنصيص على آليات ومبادئ ذات طبيعة إلزامية لضمان تحقيق طابعها الفعلي.

ويتأتى الانخراط الفعلي للبرلمان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة، لا محالة، من خلال العمل على تأمين آليات التحمل الأفقي لأدوار التشريع والرقابة، والإذن بتعبئة الموارد من خلال الميزانيات الوطنية، والإشراف على تعبئة الموارد وتخصيصها من خلال الميزانيات الوطنية، بالإضافة إلى مهام التمثيل عبر السهر على إسماع صوت مختلف شرائح المجتمع في عملية صنع القرار.

وضمن نفس المنطق، يتعين على البرلمان استثمار كل الإمكانات قصد الاضطلاع بالصلاحيات الجديدة الموكولة إليه برسم دستور 2011، لاسيما صلاحية تقييم السياسات العمومية إلى جانب التشريع والرقابة (الفصل 70).

وبالنظر إلى كل هذه الالتزامات والمسؤوليات التي تترتب على البرلمان بموجب الدستور والمواثيق الدولية، واعتبارا للتحديات التي تفرضها هذه الالتزامات والمسؤوليات أمام البرلمان على مستوى أجرأة ورصد وتتبع أهداف التنمية المستدامة، ينظم مجلس المستشارين هذه الندوة البرلمانية بهدف سبر

مفاهيم التنمية المستدامة في بعدها الكوني، والتعرف على المجهودات المبذولة وطنيا لأجل تحقيقها، واستشراف الآليات والتدابير التي يمكن للبرلمان من خلالها ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ونأمل في أن تفضي هذه الندوة إلى استشراف مسالك تفكير وتقديم عناصر إجابة عن جملة من الإشكاليات والأسئلة نعتبرها ضرورية لتملك أهداف التنمية المستدامة واستشراف الآليات والميكانيزمات الكفيلة بتمكين البرلمان من النهوض بالرؤية الشاملة لأهداف التنمية الشاملة. ومن جملة هذه الإشكاليات والأسئلة، نذكر ما يلي:

- ما هي معالم الخطة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي استراتيجية الحكومة لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي الآليات البرلمانية اللازمة من أجل تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة التي تم اعتمادها حديثا، بما في ذلك الهدف 16 الذي يتطرق إلى الحكامة ومكافحة الفساد وسيادة القانون؟
- ما هي التدابير الكفيلة بضمان مشاركة البرلمان في تقارير الاستعراض الوطني التطوعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؟
- أي دور للبرلمان في دعم أنشطة التوعية حول جدول أعمال 2030 على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؟
- أي دور للجان البرلمانية في مراقبة الموارد المرصودة للتنمية المستدامة، بما في ذلك المساعدات الخارجية، لضمان تدبيرها بفعالية ونزاهة وتوخيا لحسن الاستهداف؟
- ما هو دور البرلمان في دعم الجهات والمجالس الترابية المنتخبة من أجل تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة والتأكد من ارتباطها الوثيق بانشغالات وحاجيات السكان؟
- ما هي الآليات الكفيلة بتمكين البرلمانيين من الاطلاع بشكل منتظم على البيانات المتعلقة بتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة حتى يتسنى للبرلمان القيام بتقييم الأنشطة والبرامج المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتأثيرها الجغرافي والديمغرافي؟
- أية ميكانيزمات لضمان إشراك المواطنين في تطوير التشريعات والرقابة على السياسات الحكومية فيما يخص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟